جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية
الدراسات العليا

توظيفُ النحوِ في تخريجِ المسائل الفقهيَّة
في كتاب زينة العرائس للمقدسيُّ (ت٩٠٩هـ) مثالًا

رسالة قدَّمها

إلى مجلس كلية التَّربية للعلوم الإنسانية في جامعة ديالى

وهي من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللُّغة العربية وآدابها

تخصص/ اللُّغة

محمد إبراهيم عليوي

بإشراف

الدكتور

إياد سليمان محمد

١٤٤٢هـ ٢٠٢٠م

الفصل الأول

توظيف الأسماء في تخريج المسائل الفقهية

المبحث الأول: أقسام الكلام

أولًا: المضمرات

١. الضمير (أنت) أصلهُ ومعناه.

٢. ضمير المتكلم (تاء) مضمومة والمخاطب (تاء) مفتوحة.

ثانيًا: الموصولات

١. دلالة (مَنْ) و(ما) على العاقل وغير العاقل.

٢. دلالة (مَنْ) و(ما) على المجهول.

٣. النكرة في سياق النفي تعم.

المبحث الثاني: المنصوبات

أولًا: الاستثناء

١. الاستثناء المتصل حقيقة والمنقطع مجازًا.

٢. حُكم الاستثناء من العدد.

ثانيًا: الحال

١. (كيف) للحال.

٢. الحال نعتٌ في المعنى.

المبحث الثالث: التوابع

أولًا: التوكيد

١. جواز اختلاف ألفاظ التوكيد.

٢. التوكيد بأجمعين.

٣. عدم جواز الفصل بين المؤكَّد والتأكيد.

ثانيًا: حمل الكلام على التأسيس أولى من حمله على التأكيد

ثالثًا: البدل

رابعًا: عَود الصفة إذا سبقت بجملتين.

المبحث الأول
أقسام الكلام

أولًا: المضمرات:

١. الضمير (أنت) أصله ومعناه:

يُعدّ الضمير (أنتَ) من الضمائر المُنفصلة، والذي تميَّز بأنَّ له أحكامًا خاصة قد انفرد بها عن بقية الضمائر الأُخَر، فوجوده في تركيب الجُملة فيه قيمة للمعنى، فبهِ يُمكن إزالة بعض الاحتمالات القائمة قبل وجوده، فهو عند النُحاة ما وضِع لمُتكلَّم أو مُخاطب أو غائب تقدّم ذكره معنى أو لفظًا أو حُكمًا مُتميزًا بنفسهِ أو بمصحوبه.(١)

أمَّا المقدسيُّ فقد أورد في مسألته الآتية بيان أصل واحد من الضمائر المُنفصلة ألا وهو الضمير (أنتَ) مُتعرِّضًا لبيان دلالته، فإنْ كان مفتوحًا فإنَّه يحمل دلالة التذكير، أمَّا لو كان مكسورًا فهو يحمل دلالة التأنيث، مُشيرًا إلى أوجه الخلاف بين النُحاة القُدماء وما ذهب إليه بعض المُتقدمين، إذ نَصّ على ذلك بقوله: ((الضمير في (أنتَ) بفتح التاء للمُذكّر، وكسرها للمؤنّث، واختلفوا؛ فقال **الفرَّاء**: جمعيه هو الضمير، وقال ابن كيسان الاسم فيه (التاء) فقط، وذهب بعض المُتقدمين فيه إلى أنَّه مُركبٌ من (ألف) أقُومُ، و(نون) نقُومُ، و(تاء) تقُومُ، ولا أصل له؟ قال في (الارتشاف) وغيره أنَّه قد يُشار إلى المؤنّث بإشارة المُذكّر على إرادة الشخص وعكسه كذلك أيضًا بتقدير الذات أو التسمية ونحوهُما))(٢).

تطرّق المقدسيُّ في هذه المسألة إلى بيان دلالة الضمير (أنتَ) إذا ما حُرِّك بالفتح، فإذا كان كذلك فإنَّ دلالته تكون للمُذكر وهو ما صرّح به سيبويه في قولهِ بأنَّ علاقة المُضمر المُخاطب إنْ كان واحدًا (أنتَ)، وإنْ كان الخطاب لاثنين فعلامتهُما (أنتُما) وإنْ كان الخِطاب للجمع فعلامتهُم (أنتُم) ثُمَّ إنَّ ضمير الفصل (أنتَ) لا يقع في موضع (التاء) التي في فعلتَ، ولا أنتُما في موضع (تُما)، التي في فعلتُما.(٣)

---

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب:٢/٥٢١، وشرح الكافية الشافية:١/٢٢٥.

(٢) زينة العرائس:١/٣٥٩-٣٦٠.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه:٢/٣٥٠-٣٥١.

ولعلَّ عِلَّة الفصل بين تذكير ضمير الفصل (أنتَ) وتأنيثه وكذلك تثنيته وجمعه بالعلامات هو من أجل ((تعريفه دون تعريف المُتكلِّم؛ لأنَّه قد يُلبس بأنْ تُخاطِب واحدًا، ويكون بحضرته غيره، فيُتوهم انصراف الخطاب إلى غير المقصود، وليس كذلك المُتكلِّم؛ لأنَّه إذا تكلَّم، لا يشتبه به غيره، فلذلك تقول: (أنتَ) إذا خاطبتَ واحدًا)). [١]

وزعم الخليل بتركيبها، مُعتبرًا أنّ (أنْ) هي الضمير، أما التاء فإنّما لُحِقَتْ، وذلك للدلالة على الخِطاب؛ كما لحقت الكاف ذلك، فمذهب الخليل في (أنتَ) وفُروعها هو مذهب البصريين[٢]، وأُشير إلى أنَّ (التاء) وما بعدها إنَّما هو حرف خِطاب، وهذا ما ذهب إليه البصريون، فالضمير (أنتَ) عندهم هو مُركبٌ من اسمٍ وهو (أنْ) وحرفٌ وهو (التاء) فلو سُمِّي به حكوه، فالضمير (أنْ) والتاء حرف خِطاب[٣]، ولذلك قالوا: قام أنتَ، ورأيتَ أنتَ، ومررت بأنت[٤]، وعلى ما يبدو إنَّ الذي ذهب إليه البصريون هو أنَّ الأصل في هذا الضمير أنَّه مُكوّنٌ من (أنْ) وهي العماد، واللّواحق التي أُلصقت في آخره إنَّما هي لبيان العدد والجنس.[٥]

أمَّا الكوفيون فإنَّهم قد ذهبوا إلى خلاف ما ذهب إليه البصريون وهو أنَّ التاء من نفس الكلمة، والكلمة بكمالها إنَّما هي اسمٌ عملاً بالظاهر[٦]، وقد نُسِبَ هذا الرأي إلى الفرَّاء، وهو أنَّ (أنتَ) بكماله: اسمٌ، والتاء من نفس الكلمة.[٧]

وأُشير إلى أنَّ ما ذهب إليه الفرَّاء هو أن المجموع هو الضمير، أي إنَّ الضمير مجموع أنْ والتاء[٨]، في حين يرى الدكتور مهدي المخزومي أنَّه ((لا تعارُض بين القولين فإنَّ الفرَّاء في مُقدمة الأئمة الذين انبنى مذهب الكوفيون على آرائهم، بل

(١) شرح المفصل:٢/٣٠٦-٣٠٧.
(٢) ينظر: كتاب سيبويه٤/٢١٨، ومدرسة الكوفة :١٩٣.
(٣) ينظر: شرح المقدمة المحسبة:١/١٥٣، وارتشاف الضرب:٢/٩٢٧.
(٤) ينظر: التذييل والتكميل:٢/١٩٦.
(٥) ينظر: التشكيل الصوتي للضمائر في اللغة العربية (أُطروحة):٤٩- ٥٠.
(٦) ينظر: شرح المفصل:٢/٣٠٧.
(٧) شرح الرضي:٢/٤١٨، وشرح التصريح:١/١٠٤.
(٨) ينظر: الجنى الداني:٥٨، وهمع الهوامع:١/٢٣٧.

إنَّ أكثر أُصولهم انبنت عليها))[١]، وهذا يعني أنَّهم يرون أنَّ ضمير المُخاطب (أنتَ) وفروعه إنَّما وُجِدت في اللُّغة كما هي من دون تجزئة أو تقسيم، فهذهِ البنى بسيطة غير مُركبة، وهي بكاملها ضمائر أي: أُصول لا زيادة فيها.[٢]

وصُرِّح أيضًا أنَّ الضمير المُخاطب (أنتَ)، إنَّما هي مُركبة من (أنْ) بعينها ومن (التاء) الموجودة في صيغة المُخاطب من مُضارع الفعل[٣]، كما أنَّه قد يكون الضمير (أنتَ) وفروعه مُركبة من المُتصِلة المُستعملة في الماضي، ومن مقطع (أنْ) وهو يُحتمل أنْ يكون من أدوات الإشارة [٤]، أي إنَّ الضمير مُكونٌ من (أنْ) وهي العماد والضمائر المُتصلة التي تلحق الفعل الماضي.[٥]

أمَّا ابن كيسان فقد نُسِبَ إليه أنَّه قال: إنَّ الضمير المرفوع هو التاء المُتصرِّفة فكانت مرفوعة مُتصلة، وحين أرادوا انفصالها، عمدوا إلى دعمها بـ (أنْ) المُستقل لفظًا[٦]، وهذا ما اختاره أبو حيان[٧]، في حين ذهب بعض المُتقدمين الى كونه مُركبًا من (ألف) أقُومُ و(نون) نقوم، وتاء تقوم، إلاَّ أنَّ رأيهم هذا قد رُدَّ ونُعِت بأنه من أسخف الأقوال، فهو قولٌ عجيب وينبغي أنْ لا يُتَشاغل به.[٨]

وأشار المقدسيُّ أيضًا الى جواز أنْ يُشار الى المؤنّث بإشارة المُذكّر على إرادة الشخص وعكسه وأيضًا بتقدير الذات أو التسمية ونحوهُما مُستدلاً بما ذكرهُ أبو حيان أنَّهُ ((من غريب النقل ما حكى أبو حاتم عن أبي زيد، أنَّهُ سَمِعَ من الأعراب من يقول إذا قيل له: أينَ فُلانة؟ ها هو (ذه) وقال: قد سَمِعتُ من يفتح الذّالَ فيقول: ها هو

---

(١) مدرسة الكوفة:١٩٢.
(٢) ينظر: التشكيل الصوتي للضمائر في اللغة العربية (أُطروحة):٤٩.
(٣) ينظر: التطور النحوي للغة العربية:٤١.
(٤) ينظر: المصدر نفسه:٧٦، والتشكيل الصوتي للضمائر في اللغة العربية (أُطروحة):٥٠.
(٥) ينظر: المصدر نفسه:٥٠.
(٦) ينظر: شرح الرضي: ٤١٨/٢.
(٧) التذييل والتكيل:١٩٦/٢- ١٩٧.
(٨) ينظر: ارتشاف الضرب:٩٢٧/٢- ٩٢٨، والتذييل والتكميل: ١٩٧/٢.

(ذا) حمل مرة على الشخص، ومرة على المرأة وإنَّما المعروف ها هي: (ذه) والمُذكّر ها هو ذا))[١]، ومثلهُ الضمير.[٢]

وقد ورد ذلك في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿ قَالَ هَٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي﴾ [الكهف: من الآية: ٩٨] وقولهِ تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾ [الانعام: من الآية: ٧٨]، وأمّا في الضمير فكقوله تعالى:﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة: من الآية: ٢٧٥] وقوله تعالى﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: من الآية: ٥٦].

أمّا لو كُسِرَ الضمير (أنت) فإنّه يكون للمُخاطبة[٣]، وكل ما ذُكِرَ عن دلالة ضمير الخطاب (أنتَ) هو موافق لضمير المُخاطبة (أنتِ) ويُشار إلى أنَّ من النُحاة من جعل الضمير (أنت) أصلاً وما بقي من الضمائر إنَّما هي فروع، ولعلَّ ذلك يعود إلى أنَّه ((لمّا كان (أنتَ) بفتح التاء أصلاً؛ لأنَّه دالٌ على المُخاطب المُفرد المُذكّر وكان (أنتِ) بكسر التاء، فرعًا لأنَّه دالٌ على المُفرد المؤنّث وهو فرع المُذكّر)).[٤]

أمَّا عِلَّة كسرها فهو((لأنَّ الفتح لمّا استبدّ به المُذكّر عُدِل إلى الكسر، لأنَّه أخف من الضم، ولأنَّ الكسرة من الياء وهي ممّا يُؤنّث بها))[٥]، في حين ذكر الرضي أنَّهم إنَّما فتحوا للمُخاطب، وذلك فرقًا بين المُتكلِّم وبينه، وتخفيفًا وكسروا للمُخاطبة فرقًا، فهم لَمْ يعكسوا الأَمر، بكسرِها للمُخاطب وفتحها للمُخاطبة؛ وذلك لأنَّ خطاب المُذكّر أكثر، وعليه فالتخفيف به أولى، وأيضًا هو مُقدّمٌ على المؤنّث، ولذلك خُصَّ للفرق بالتخفيف، وبناءً على ذلك لمْ يبقَ للمؤنّث إلَّا الكسر.[٦]

---

(١) ارتشاف الضرب:٢/٩٧٩- ٩٨٠.
(٢) ينظر: الكوكب الدرّي(للإسنوي):٩٠.
(٣) ينظر: معاني النحو:١/٤٣.
(٤) أوضح المسالك:١/٨٩.
(٥) شرح المفصل:٢/٣٠٧.
(٦) ينظر: شرح الرضي:٢/٤١٢.

وبناءً على ذلك حلّل المقدسيُّ المسألة الفقهية الآتية:

((الطلاق يقع ولو أتى بفتح التاء، والله أعلم)).[١]

وظّف المقدسيُّ (التاء المفتوحة) في هذه المسألة لمُخاطبة المؤنّث، مع أنّها ـ أي التاء المفتوحة ـ تُستعمل للمُذكّر غالبًا، فاستعملها لمُخاطبة المؤنّث على القاعدة التي تعدُّ التاء المفتوحة لخطاب المؤنّث، على أنّها شخص، كما ذهب إليه بعض النحويين[٢]، فأوقع عليها الطلاق، وهذا المعنى يُفهم من قول جمع من الفقهاء بأنّ فتح تاء الضمير (أنت)، إذا أراد الطلاق تُطلّق؛ وذلك لدلالتها على المعنى الذي في النفس، خلافًا لغيرهم[٣]، في حين ذكر جماعة أنّ طائفة قالت: ((الحيلة أنْ يقول لها: أنت طالق ثلاثًا بفتح التاء، فلا تُطلّق وهذا نظير ما قالت له سواء، وهذه وإنْ كانت أقرب من الأولى فإنَّ المفهوم المُتعارف لُغةً وعقلاً وعُرفًا من الردِّ على المرأة، وأنْ يُخاطبها خطاب المؤنّث، فإذا خاطبها خطاب المُذكّر، لمْ يَكُنْ ذلك ردّاً ولا جوابًا، ولو فُرِض أنَّه ردٌّ، لمْ يَمنعْ وقوع الطلاق بالمواجهة وإنْ فتح (التاء) كأنَّه قال: أيّها الشخص أو الإنسان)).[٤]

٢. ضمير المتكلم (تاء) مضمومة والمخاطب (تاء) مفتوحة:

يُقصد بالضمير المرفوع، الضمير البارز الذي يكون مُتصِلاً بالفعل الماضي في حالة كونه للمُتكلِّم وحده أو للمُخاطب وحده، وفي ضم تاء المُتكلِّم فإنَّه يستوي المُذكّر والمؤنّث؛ لأنَّ التفريق بينهُما إنَّما يحتاج إليهما متى ما حصل التباسٌ في المقصود، وهذا ما لا يحصل في ضمير المُتكلِّم؛ لأنَّ المُتكلِّم لا يُشاركه غيره في لفظه وعباراته عن نفسه أو غيره، أمَّا بخصوص تاء المُخاطب فإنَّ المُذكّر والمؤنّث لا يستويان فيها، وإنَّما يُفرَّق فيها بينهُما، ولذلك فإنَّ التاء مع المُذكّر تُفتَح نحو (ضربتَ) ومع المؤنّث تُكْسَر نحو (ضربتِ).[٥]

---

(١) زينة العرائس:١/٣٦١.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/٩٧٩-٩٨٠.

(٣) ينظر: الفروع وتصحيح الفروع: ٩/٢٨.

(٤) إعلام الموقعين عن رب العالمين:٣/٢٧١.

(٥) ينظر: الكوكب الدرّي(للإسنوي):٩٢.

أمَّا المقدسيُّ فإنَّه قد صرّح بأنَّ الضمير المرفوع للواحد المُتكلِّم، فالتاء فيها تكون مضمومة، وللمُخاطب تكون التاء مفتوحة، إذ نَصَّ على ذلك بقوله: ((الضمير المرفوع للواحد المُتكلِّم (تاء) مضمومة، وللمُخاطب (تاء) مفتوحة)).[١]

من الواضح أنّ الدلالة التركيبية النحوية لضمير المُتكلِّم (التاء) المضمومة للواحد المُتكلِّم، وغالبًا ما تكون مُتصلة بفعل المُتكلِّم الماضي، نحو (قُمتُ وقَعدتُ)، وأشباه ذلك، فهي مبنية على الضم ليدُّل على الفاعل؛ لأنَّ الفاعل أبدًا يكون مرفوعًا والمُذكّر والمؤنّث فيها على حدٍّ سواء، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإنَّ المُتكلِّم لا يحتاج إلى بيان؛ لأنَّه بنُطقه يُنبئ عن نفسه، ولذا فهي تثبُتُ في الفعل؛ وذلك لأنَّها لو أُسقِطت لاشتبه بفعل الغائب.[٢]

كما إنَّه ينبغي أنْ((يستوي فيه المُذكّر والمؤنّث؛ لأنَّ الفصل بين المُذكّر والمؤنّث إنَّما يُحتاج إليه لئلا يُتوهم غير المقصود في موضع المقصود، والمُتكلِّم لا يُشاركه غيره في لفظه وعبارته عن نفسه وغيره، إذ لا يجوز أنْ يكون كلام واحد من مُتكلّمين))[٣]، فإنْ رُفِعَ بفعل ماض فإنَّ (التاء) هُنا تُضم للمُتكلِّم وتُفتَح للمُخاطب[٤]، كما أنَّه لا بُدَّ له من مُباشرة العامل لفظًا وخطًّا، فضم التاء دليل على المُتكلِّم[٥]، ومن هُنا فقد خُصَّ المُتكلِّم بالضم؛ لأنَّ القياس في ذلك إنَّما هو وضع المُتكلِّم أولاً ثُم المُخاطب ثُم الغائب[٦]، إذن فالضمير الدال على المُفرد المُتكلِّم هي (التاء) المُفردة، وهي مضمومة للمُتكلِّم مفتوحة للمُخاطب.[٧]

أمَّا عِلَّة بنائها على الضم فهو أنَّ العرب حينما أرادوا حرفًا يكون علامة على الاسم الظاهر المُستغنى عن ذكره، كان أولى الحُروف بذلك حرفًا من الاسم؛ ولأنَّ الاسم يختلف فقد أخذوا من الاسم ما لا تختلف الأسماء فيه في حالة الرّفع، ألا وهي

---

(١) زينة العرائس:١/٣٦٤.
(٢) ينظر: البيان في شرح اللُّمع:٣٤١.
(٣) شرح المفصل:٢/٢٩٤.
(٤) ينظر: تسهيل الفوائد:٢٢، وشرح ابن الناظم:٣٦، وارتشاف الضرب:٢/٩١٢.
(٥) ينظر: التذييل والتكميل:٢/١٣٢، وتمهيد القواعد:١/٤٥٣.
(٦) ينظر: تعليق الفرائد:٢/٢١.
(٧) ينظر: همع الهوامع:١/٢٢٣، وأوضح المسالك:١/٨٦.

الضمة، والضمة لا تستقل بنفسها ما لمْ تكُن واوًا، ثُم أنَّهم رأوا أنَّ الواو لا يُمكن تعاقُب الحركات عليها؛ وذلك لثُقلها، فهُم يحتاجون إلى الحركات في هذا الضمير، فرقًا بين المُتكلِّم والمُخاطب المؤنّث والمُذكّر، ولذا جعلوا (التاء) مكان (الواو)؛ بسبب قُربها من مخرجها، كما ولأنَّها قد تُبدل منها في كثير من الكلام، وذلك نحو: (تُراث) و (تُخمة)، ومن هُنا اشترك ضمير المُتكلِّم والمُخاطب في (التاء)، كما اشتركا في الألف والنون من (أنا) و (أنت)، كونهُما شريكين في الكلام.(١)

في حين يرى ابن يعيش أنَّ عِلَّة بنائها على الضم دون غيره، فلأنَّ (التاء) هُنا اسم قد بلغ الغاية في القلَّة، ولذلك لا بُدَّ من تقويته بالبناء على حركة لكي تكون الحركة فيه كحرف ثان(٢)، وذكر السيوطي أنَّ سبب اختصاص المتكلم بالضم لأنَّه ((أول عن المُخاطب فكان حظّه من الحركات الحركة الأولى؛ وقيل لأنَّه إذا أخبر لا يكون إلَّا واحدًا، وإذا خاطب فقد يُخاطب أكثر من واحد فألزم الحركة الثقيلة مع اسمه والخفيفة مع الخطاب لأنَّه أكثر)).(٣)

أمَّا المُحدثون فلهُم رأيهُم في هذه المسألة، فقد أُشير إلى أنَّه قد تتضح الدلالة التركيبية اللّاصقة (التاء) في نحو (كتبتُ) عندما تُحدد الفاعل، وهو المُتكلِّم، إذ إنَّه يُشترط استعمال الضمير (أنا) معها، مثلاً (التاء) في: أنا كتبتُ، هي التي تُحدد نوعية الشخص في التركيب النحوي.(٤)

وصُرِّح بأنَّها لا تتصل بالفعل المُضارع المبدوء بالهمزة (٥)، ولعلَّ سبب ذلك يعود إلى أنَّ هذه السابقة تدُلّ على المُتكلِّم، فوجودها مع التاء المضمومة الدّالة على المُتكلِّم، ينتُج عنه وجود علامتين ليكون دالًّا على المعنى الواحد في الكلمة الواحدة، فالأولى سابقة الهمزة، أمّا الثانية فهي لاحقة التاء المضمومة.(٦)

---

(١) ينظر: نتائج الفكر في النحو:١٧٣.
(٢) ينظر: شرح المفصل:٢/٢٩٤.
(٣) ينظر: همع الهوامع:١/٢٢٣.
(٤) ينظر: دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية:١٦٠.
(٥) ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي:٦٥.
(٦) ينظر: التشكيل الصوتي للضمائر في اللغة العربية (أُطروحة):١٠٢.

يُستبان ممّا ذُكِر إنَّ الضمير البارز المُتصل بالفعل الماضي في حالة إذا كان للمُتكلِّم فالتاء تُضم، وتُفتح للمُخاطب، فالضمير الدال عليه إنَّما هو (التاء) المُفردة، وإنَّما تتبين دلالتها التركيبية متى ما حُدِد الفاعل، إذن فالضمير المرفوع للواحد المُتكلِّم هي (تاء) مضمومة، وللمُخاطب (تاء) مفتوحة.(١)

وبناءً على ذلك حلّل المقدسيُّ المسألة الفقهية الآتية:

((إذا قال في قراءة الفاتحة (أنعمتَ) بكسر ـ التاء ـ أو ضمها فلا يخلو إما أنْ يكون إمامًا أو مُنفردًا، فإن كان إمامًا؛ لمْ تَصحْ إمامته، وإنْ قدر على إصلاح ذلك لمْ تَصحْ صلاته، وإمَّا المُنفرد، فإنْ لمْ يقدر صحَّت)).(٢)

وظّف المقدسيُّ حركة الضمير (التاء) في هذه المسألة إذ قال: إذا قال في قراءة الفاتحة (أنعمْتِ)، بكسر التاء أو ضمّها، فبقراءة الضمّ يكون القارئ هو المُنعِم، وبالكسر، يكون المُنعم هو أنثى، ومن المعلوم أنّ المُنعم ـ بالقراءة المعروفة (بفتح التاء) ـ هو الله سبحانه وتعالى، إذ جعل المقدسيُّ لقراءة الضم وقراءة الكسر في تاء (أنعمتَ) مُحيلة للمعنى، والفاتحة رُكنٌ من أركان الصلاة عنده، فبطل جزء من الرُكن، وبه يبطل الرُكن، فتبطُل صلاته، فبنى حكمه هذا على حركة ضم التاء وكسرها وفتحها، فـ (الضمّ) للمُتكلِّم، و(الفتح) للمُخاطب، و(الكسر) للمُخاطبة، ورأيه هذا موافق لما ذهب إليه مُعظم النُحاة.

وهذا المعنى يُفهم من قول جماعة من الفُقهاء بكراهة إمامة اللّحان، وإنْ كان لا يُحيل المعنى، فلو أحال المعنى ـ وكان ذلك في الفاتحة، مثل أنْ يكسر (الكاف) من (إيّاكَ)، أو يضُم (التاء) من أنعمتَ، وما أشبهه، ولا يقدر على إصلاحه، فهو كالأُمّي، والألثغ الذي يجعل الرّاء غينًا، والأرَتّ الذي يدغم حرفًا في حرف، وغير ذلك من العيوب اللّسانية، التي فصّل فيها الفقهاء.(٣)

---

(١) ينظر: الكوكب الدري(للإسنوي):٩٢.

(٢) زينة العرائس: ٣٦٥/١.

(٣) ينظر: الهداية على مذهب الإمام أحمد: ١٠٠، والكافي في فقه الامام أحمد:٢٩٤/١- ٢٩٥، والمغني (لابن قدامة):٣١/٣، والشرح الكبير على المقنع:٣٩٨/٤، والفروع وتصحيح الفروع:٣٣/٣.

ثانيًا: الموصولات:

١. دلالة (مَنْ) و(ما) على العاقل وغير العاقل:

يُعدّ الاستفهام من الأساليب التي ذكرها النُحاة وأفاضوا فيها، فهو يتعلّق بالجُملة كاملة، أو بالأحرى عن صحّة وقوع مضمونها، وله أدوات تؤدّي وظيفة الاستفهام، ولعلّ من أبرز تلك الأدوات أو الأسماء الدّالة على الاستفهام هي (مَنْ) و (ما) وما تحملان من دلالات عند إطلاقهما للعاقل وغير العاقل، وغير ذلك، وهذا ما نصّ عليه المقدسيُّ بقوله: ((مَنْ في إطلاقها على العاقل، وتقع أيضًا على المُختلط بمن يعقل، وذهب قُطرب إلى أنَّ (مَنْ) تقع على ما لا يعِقل من غير اشتراط شيء بالكُلّية، و(ما) لما لا يعِقل، وتقع أيضًا كما قاله ابن مالك على المُختلط بالعاقل، وذهب جماعة أيضًا إلى أنَّها تقع على من لا يعِقل بلا شرط، وأدّعى ابن خروف أنَّه مذهب سيبويه، وتُطلق أيضًا (ما) على العاقل إذا كان مُبهمًا لا يُعلم أذكرٌ هو أم أُنثى)).[١]

أشار المقدسيُّ في إيراده هذه المسألة إلى اسمين من أسماء الاستفهام وهما (مَن) و(ما) والدلالة التي يحملانهُما إذا ما أُطلقتا على العاقل وغيره واختلاف النُحاة في ذلك، أمَّا (مَنْ) فهي عند النُحاة من أسماء الاستفهام المُبهمة التي يُستعلم بها عن شيءٍ مجهول، وذلك نحو مَنْ جاء؟ فـ(مَنْ) سؤال عمَّن يعقِل[٢]،

وقد تُستعمل في غيره مجازًا، وربّما تنتقل فتكون بمعنى الذي، وقد تخرُج عن الاستفهام الحقيقي إلى أغراض أُخرى كالنفي والدهشة والتعجب والإلزام والتشويق والترغيب وغير ذلك من المعاني.[٣]

ويُمكن النظر إلى هذه المسألة من وجهتين رئيستين وقد تضمَّنت الوجهة الأُولى الاستفهام بـ (مَنْ) واختلاف النُحاة في إطلاقها على من يعقِل، أمَّا الوجهة الثانية فهي الاستفهام بـ (ما) على ما لا يعقِل والمُختلط بالعاقل ووقوعها على من يعقِل وهو ما كان محل اختلاف ما بين النُحاة، وهي كالآتي:

---

(١) زينة العرائس:١/٣٧٧- ٣٧٨.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه (للسيرافي):١/٤٨٢، واللُمع في العربية:٢٢٧.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والاعراب:٢/١٣٠، وشرح المفصل:١/٢١٧، ومعاني النحو:٤/٢٦٧.

أ. أسلوب الاستفهام بـ(مَنْ)

الأصل في (مَنْ) إطلاقها على العاقل، فهي عند سيبويه للمسألة عن الأناسيّ[١]، وصرَّح المُبرَّد أنَّ قولك: ((مَنْ يأتني آته فلا يكون ذلك إلَّا لما يعقِل فإنْ أردتَ بها غير ذلك لمْ يَكُن))[٢]، وإنَّه ((لا يعني بها في خبر ولا استفهام ولا جزاء إلَّا ما يعقِل لا تقول: في جواب مَنْ عندك؟ فرس ولا متاع، إنَّما تقول: زيدٌ أو هند))[٣]، فهي عند مُعظم النُحاة سؤالٌ عمَّن يعقِل، إذ إنَّها يُستفهم بها عن العقلاء وذلك نحو: لقيت مَنْ لقيته ومَن مرَّ بك؟ في الاستفهام، ويكون في الواحد والإثنين والجمع أيضًا، ثُمَّ إنَّ الفعل منه يخرُجُ على لفظ الواحد والمعنى تثنيةٌ أو جمع[٤]، وقيل إنَّها موضوعة للاستفهام عن الأَجناس الصالحة للخِطاب، وقد تتشرّب معنى النفي وهو كثير وسائغ في الكلام[٥]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: من الآية: ١٣٥]، أي ((ما يغفر الذنوب أحدٌ إلَّا الله، فجعل على المعنى وهو في القرآن في غير موضع)).[٦]

يُفهم من ذلك أنَّ (مَنْ) هي اسمٌ مُبهمٌ، ويقع على ذوات ما يعقِل، بدلالة أنَّه يقع فاعلاً ومفعولاً، وأنَّه يدخُل عليه حروف الجر، وأيضًا يعود عليه الضمير، وكُلُّ هذه الأشياء هي من خصائص الأسماء.[٧]

ومنهُم من ذهب إلى أنَّها تقع أيضًا على المُختلط بمن يعقِل، وذلك إذا وقعت عليه مَنْ أو فيما فُصِل بـ(مَنْ)، وعلى ما لا يعقِل فيما إذا عومِل مُعاملة مَنْ يعقِل، سواءٌ من المُذكّرين أو المؤنّثات[٨]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ ۖ فَمِنْهُم مَّن

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ٤/٢٢٨.
(٢) المقتضب: ٢/٥٠.
(٣) المصدر نفسه: ٢/٢٩٦.
(٤) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: ١٢٧، وأمالي ابن الشجري: ١/٤٠٢، وأسرار العربية: ٢٦٨.
(٥) ينظر: مغني اللبيب: ١/٣٦٤، ومصابيح المغاني: ٤٦٥.
(٦) معاني القرآن (للفرّاء): ١/٢٣٤.
(٧) ينظر: شرح المفصّل: ٢/٤١٠.
(٨) ينظر: شرح جمل الزجاجي(لابن عصفور): ١/١١٧-١١٨، وشرح الأشموني: ١/٦٩.

﴿يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النور: من الآية:٤٥]، فالقائلون بهذا الرأي يرون أنَّه((لما خلط ما يعقِل وهم بنو آدم الذين يمشون على رجلين، بما لا يعقِل وهي الحيّة التي تمشي على بطنِها والبهائِم التي تمشي على أربع، خبّر عنها كُلها بلفظ ما يعقِل وهو (منهُم) و(مَنْ) ولو كان ما لا يعقِل لقال: فمنها ما يمشي))[١]، كما أنَّه ((لمَّا خلط ما يعقِل وما لا يعقل غَلَّبَ جانب مَنْ يعقِل، وذلك أنَّه قال: (فمنهُم) فجمع كناية من يعقِل وما لا يعقِل بلفظ ما يعقِل، فلمّا كان كناية الجمع الذي فيه ما يعقِل وما لا يعقِل مثل كناية الجمع الذي ليس فيه ما لا يعقل، كان تفصيله كذلك)).[٢]

ومنه أيضًا ما قاله العرب: ((خلق الله الخلق فمنهُم مَنْ يتكلّم، ومنهُم مَنْ لا يتكلّم، فأوقع (مَنْ) على ما لا يتكلَّم وهو غير عاقل لاقترانه بالعاقل في المُفصّل بـ(مَنْ) وهو الخلق، لأنَّ الخلق يقع على كُلِّ مخلوق مِن عاقِل وغير عاقِل)).[٣]

وذكر قُطرب أنَّ (مَنْ) تقع على ما لا يعقِل دون اشتراط شيء بالكُلّية[٤]، وقد ساق زعمه هذا بدليلٍ قُرآني، وهو قولهِ تعالى: ﴿وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ﴾ [الحجر: من الآية: ٢٠]، فوجه الدلالة لديه هو أنَّ المُراد أنَّ مَن لم يرزقه الناس، هو الطيور والوحوش التي جعلها الله تعالى للناس غير عاقلة، وأوقع عليها (مَنْ) فقد ذكر الفرّاء أنَّه قد جاء أنَّهُم الوحوش والبهائم و(مَنْ) لا يُفرد بها البهائم ولا ما سوى الناس[٥]، غير أنَّ ما ذكره مُعترضٌ عليه ومردود عند ابن مالك، فهو عنده غير مرضي ولا مُحوج إليه من وجهين[٦]:

الوجه الأوّل: أنَّها تقع على ما لا يعقِل إذا تنزَّل منزلة مَن يعقِل، بدلالة قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥ﴾ [الأحقاف: الآية: ٥]،

---

(١) شرح كتاب سيبويه (للسيرافي): ٦٨/٣.

(٢) شرح المفصّل: ٣٨٠/٢.

(٣) التذييل والتكميل:١٢٦/٣.

(٤) ينظر: شرح التسهيل:٢١٦/١، وارتشاف الضرب:١٠٣٤/٢، وتعليق الفرائد:٢٥١/٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن :٨٦/٢، وتمهيد القواعد: ٧٣٨/٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل:٢١٦/١- ٢١٧.

فقد عبَّر بـ(مَنْ) عن الأصنام لتنزّلها منزلة مَن يعقِل، ومنه أيضًا قول الشاعر العباس بن الأحنف[١]:

أسربَ القطا هل مَنْ مُعيرٍ جَناحَه لعلّي إلى مَن قد هويتُ أطيرُ

فإنَّه قد أطلق (مَنْ) على جماعة القطا، وذلك لمّا نزّلها منزلة العُقلاء، فعبَّر عنه بـ(مَنْ).[٢]

الوجه الثاني: إذا جاء مع مَنْ يعقِل بشمول واقتران، فأمَّا الشمول فكقولهِ تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ﴾ [النور: من الآية:٤٥]، ؛ لأنَّ الماشي على رجليه عاقلٌ كالإنسان، وغير عاقل كالطائر.[٣]

وأمَّا الاقتران فكقولهِ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ ۖ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾ [النور: من الآية:٤٥]، إذ نُسبَ إلى ابن الصائغ قوله: مَنْ يمشي على بطنهِ، ممَّا غلَّب فيه من يعقِل على مَنْ لا يعقِل، وذلك لاختلاطِهما، إذ إنَّ كُلّ دابة هُنا يعمَّ العاقل وغيره، ولذلك غلَّب مَنْ يعقِل فقيل: (فمنهُم مَنْ)؛ لأنَّ (هُم) ضمير العاقلين؛ وبما أنَّ المذكور بعد منهُم بعض هذا الضمير الذي هو العاقل، فلذلك عُبِّر بلفظ مَنْ يعقِل تتميمًا للتغليب[٤]، واستدل ابن مالك أيضًا بما حكاه الفرَّاء من قول العرب: اشتبه عليَّ الراكب وحمله، فما أدري مَنْ ذا ومَنْ ذا.[٥]

أمَّا الأُصوليون فلهم رأيهم في ذلك، فمنهُم مَن وافق النُحاة القائلين بأنَّها لما يعقِل، ومنهم الآمدي[٦]، ومنهُم من خالف النُحاة في إفادة (مَنْ) لما يعقل، وأعني بذلك القرافي الذي يرى بُطلان ما ذهب إليه النُحاة أنَّ (مَنْ) وضِعَت لمَن يعقِل، بل هو أخصّ من ذلك وقد أشار إلى ذلك في سُؤال أورده وبنى عليه ما ادّعاه[٧]، وذكر في

---

(١) ديوانه:١٤٣.
(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية:١/٢٧٧- ٢٧٨، وتلخيص الشواهد:١٤١، وشرح التصريح:١/١٥٥.
(٣) ينظر: تمهيد القواعد:٢/٧٣٩.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢/٧٣٩.
(٥) ينظر: معاني القرآن (للفرّاء):٢/٩٨، وشرح التسهيل:١/٢١٧.
(٦) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام:٢/٣١٠.
(٧) ينظر: نفائس الأُصول:٤/١٧٤٦، والتوظيف الأُصولي للنحو:٢١٣.

موضع آخر إنَّ ما قاله النُحاة في أنَّ (مَنْ) موضوعة لمَن يعقِل ليس كذلك بل هو باطلٌ قطعًا، وهذا ليس مُختصًا بـ(مَنْ) الاستفهاميَّة فحسب بل يشمل (مَنْ) الشَّرطية و(مَنْ) الموصولة أيضًا، وأمَّا إنَّها موضوعة لمَن يعقِل مُطلقًا، حتى في الموصولة والشَّرطية والاستفهاميَّة فليس كذلك، بل هي موضوعة في الاستفهامية في قولك: مَنْ في الدار؟ للعاقل الكائن في الدار الخاصة، أمَّا عاقل ليس في الدار، فلم تتعرض باستفهامك.(١)

أمَّا العلائي فإنَّه رأى أنَّ أصل وضع (مَنْ) هو لمن يعقِل، فإنْ استُعمِلت في غير ذلك إنَّما هو على وجه المجاز، وقد ذهب إلى ما ذهب إليه جماعة مِن المُحققين من عدولِهم عن قولِهم (لمن يعقِل) إلى (مَنْ يَعلَم) لأنَّها تُستعمل مع اسم الباري سبحانه وتعالى، ومع مَنْ يتّصف بالعلم، بدلالة قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ﴾[الرعد: من الآية: ١٦]، والله تعالى يوصف بالعِلمِ ولا يوصف بالعقل، وعلى هذا الأساس قالوا أنَّ (مَنْ) مُختصة بمَن يعلم وهو حَسَنٌ بالغ.(٢)

ويرى الإسنوي أنَّ التعبير المعروف عند النُحاة هو التعبير بالعقل، غير أنَّ الصواب كما قال ابن عصفور إنَّما هو التعبير بأُولي العلم، وذلك لأنَّ (مَنْ) يُطلق على الله تعالى كقولهِ تعالى :﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾[النحل: من الآية: ١٧]، وقولهِ تعالى: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٤٣﴾﴾[الرعد: من الآية: ٤٣] والباري سبحانه وتعالى يوصف بالعلم ولا يوصف بالعقل، ولأجلِ ذلك: يُقسَّمون العُقلاء على ثلاثة أنواع فقط وهي: الملائكة والأنس والجن(٣)، والباحث يُوجّه الرأيين، فإذا كان الخطاب للمخلوقات، تكون (مَنْ) للعاقل، أمّا إذا كان سياق الكلام يدخُل فيه الخالق سبحانه وتعالى، فتكون (مَنْ) لمَن يعلم، وذلك أدبًا مع الله سبحانه وتعالى؛ لأنَّه وصف نفسه بالعلم، ولمْ يصف نفسه بالعقل.

---

(١) ينظر: العقد المنظوم في الخصوص والعموم: ١/٣٩٦-٣٩٧.
(٢) ينظر: تلقيح الفهوم: ٣٢٥، والتوظيف الأُصولي للنحو: ٢١٢.
(٣) ينظر: الكوكب الدرّي:١٠٢، والتمهيد:٣٠٣-٣٠٤.

ب.أسلوب الاستفهام بـ (ما):

وأمَّا (ما) فهي من الأسماء المُبهمة التي تقع على كُلِّ ما لا يعقِل[١]، كقوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿١٧﴾﴾ [طه: الآية: ١٧].

وقد يُستفهمُ بها عن الأجناس مُطلقًا وعن ذوات وصفات ما يعقِل وذلك نحو: ما اسمك؟ وما عندك؟ وما هذا[٢]، فمثال الاستفهام بـ(ما) على صفة ما يعقِل قول النبي الأكرم محمد (ﷺ):((ما تعدُّون من شَهِدَ بدرًا فيكم؟ قالوا خيارنا))[٣]، فقد استفهم هُنا بـ(ما) وذلك لأنَّه أراد صفة مَنْ يعقِل.[٤]

وقد نُسِبَ إلى أبي عبيدة وابن درستويه ومكّي بن أبي طالب، ومن المتأخرين ابن خروف أنَّها تقع على آحادِ مَنْ يعقِل، وقد ادَّعى ابن خروف أنَّه مذهب سيبويه.[٥]

وصُرِّح بإمكانية الاستفهام بها على مَنْ يعقِل، وذلك متى ما جُعِلت الصفة في موضع الموصوف على العموم، فيجوز أنْ تقوم مقامه في الاستخبار، فلو قيل: ما عندك؟ فإنّك تقول: زيدٌ أو عمرٌ ونحوهُما من أشخاص الأناسيّ وذلك على إقامة (ما) وهو استخبار عن الأوصاف مقام (مَنْ) في الاستخبار عن المعارف[٦]، وهذا جائزٌ قياسًا على إقامة الصفة مقام الموصوف في الأخبار[٧]، ومنه قولهِ تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ﴿٥﴾﴾ [الشمس: من الآية: ٥]، فقد قيل أنَّ (ما) أقامت مقام (مَنْ) في النصّ الشريف فهي في هذا الموضع بمعنى (مَنْ).[٨]

ومنه أيضًا ما قاله العرب: ((سُبحان ما سَبَّح الرّعد بحمدهِ، وسُبحان ما سَخركُنَّ لنا))[٩]فقيل في قولهِم هذا إنَّما هي ظرفية مصدرية وهي التي تُقدَّر بالظرف،

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه:٢٢٨/٤، والأُصول في النحو:٣٤٢/٢، والمفصل في صنعة الاعراب:١٨٦.
(٢) ينظر: المرتجل في شرح الجمل:٢٧١، ومصابيح المغاني:٤٧٥، وشرح قواعد الإعراب:١٥٧/١.
(٣) مسند أبي شيبة:٧٥/١، ومسند أحمد:١٣٦/٢٥.
(٤) ينظر: اتحاف الحثيث :١٣٩.
(٥) ينظر: ارتشاف الضرب:١٠٣٤/٢- ١٠٣٥، وهمع الهوامع:٣٥٢/١.
(٦) ينظر: الأصول في النحو:١٣٥/٢، وشرح المفصل:٤٠٦/٢.
(٧) ينظر: أساليب الاستفهام في البحث البلاغي (أُطروحة):٢٨.
(٨) ينظر: مجاز القرآن:٩٥/٢، وحروف المعاني والصفات:٥٤- ٥٥.
(٩) البديع في علم العربية:٢٢١/٢، وينظر: شرح المفصل:٤٠٦/٢.

والمصدر والتقدير: سُبحان الله مُدَّة تسبيح الرّعد بحمده ومُدّة تسخيركُنّ لنا، ثُمَّ حُذِف المُضاف إليه وهو اسم الجلالة الله سبحانه وتعالى وبقي (سُبحان) غير مصروف؛ وذلك لأنَّه جُعِل عَلمًا[١]، وقيل فخاطب السحاب وأضاف سُبحان إلى (ما) فما واقعةٌ عليه سُبحانه وتعالى؛ وذلك لأنَّه هو الذي سخّرها، إلَّا أنَّ هذا ليس حُجة؛ لأنَّ (سُبحان) هُنا يُمكن أنْ تكون اسمًا علمًا ومنعه من الصرف، التعريف وزيادة الألف والنون بمنزلة (عُمران) وهذا بمنزلة قول الأعشى[٢]:

أقول لمَّا جاءنــي فخــرهُ سبحان الله مِنْ علقمة الفاخِرِ

فسُبحان هُنا اسمُ علمٍ للبراءة، بمنزلة بَرَّةَ، اسمُ علمٍ للبُرور.[٣]

ولذا فهي أي (ما) تقع على جنس مَنْ يعقِل كقولهِ تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: من الآية: ٣] وتقع على صفة مَنْ يعقِل كقولهِ تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾﴾ [الشعراء: الآية: ٢٣]، كما أنَّها لا تقع على الواحد ممّن يعقِل، وهو ما عليه أكثر البصريين، في حين ذهب بعض الكوفيين إلى أنَّها تقع عليهِ.[٤]

وذُكرَ أنَّه قد تقع على المُختلط بالعاقل كقولهِ تعالى:﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن دَآبَّةٍ﴾ [النحل: من الآية: ٤٩]، وعلى العاقل إذا كان مُبهمًا لا يُعلم أذكرٌ هو أم أُنثى[٥]، وذلك نحو قولهِ تعالى:﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: من الآية: ٣٥].

أمَّا عند الأُصوليين فهم لمْ يكونوا مُختلفي الرأي عن النُحاة، فالسمرقندي يرى أنَّ (ما) تُستعمل في ذوات ما لا يعقِل، فلو قيل: ما في هذهِ الدار؟ فيقول: زيدٌ وعمرو، فإنَّه يكون مُخطِئًا، ولو قال: فرسٌ أو حمارٌ أو متاعٌ، فإنَّه يكون مُصيبًا، غير

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي(لابن عصفور):١/١١٦.
(٢) ديوانه:١٤٣.
(٣) ينظر: البسيط في شرح الجمل:١/٢٨٦- ٢٨٧.
(٤) ينظر: المصدر نفسه:١/٢٨٦.
(٥) ينظر: شرح التسهيل:١/٢١٧، وشرح ابن الناظم:١/٥٨، والتذييل والتكميل:٣/١٣٣.

أنَّه يُستعمل في صفات مَن يعقِل، فلو قيل: ما زيد؟ فالجواب يكون: أنَّه عالِمٌ أو خيّاطٌ أو نسّاجٌ، كما إنَّه يُمكن أنْ تُستعمل (ما) مكان (مَنْ) و (مَنْ) مكان (ما) غير أنَّ ذلك بطريق الاستعارة[١]، وتبعه في ذلك الآمدي أيضًا[٢]، والقرافي[٣]، والإسنوي.[٤]

إذن يُمكن القول إنَّ (مَنْ) هي من أسماء الاستفهام المُبهمة، والتي تقع على ذوات مَنْ يعقِل وصفاتهم، وأمَّا (ما) كأُختها (مَنْ) إلَّا أنَّها تقع على ذواتِ ما لا يعقِل وصفات مَنْ يعقِل وإنَّ الفرق بينهُما يتضح من اختصاص (مَنْ) بالعُقلاء ولا تنفرِد لغير العُقلاء إلَّا على سبيل تنزيله منزلة العاقل، في حين أنَّ (ما) كما قُلنا هي واقعةٌ لذوات ما لا يعقِل ولصفات العُقلاء[٥]، كما إنَّ النُحاة والأُصوليين مُتفِقون على أنَّ الأصل في (مَنْ) أنْ تكون للعاقل، وتكون لغير العاقل إذا اختلط بالعاقل، وأنَّ الأصل في (ما) أنْ تكون لغير العُقلاء وقد تقع على أنواع مَنْ يعقِل.[٦]

وبناءً على ذلك حلّل المقدسيُّ المسألة الفقهية الآتية:

((قول الفُقهاء: مَنْ رأى هلال رمضان لزمه الصيام، مُرادهم له إذا كان عاقلًا مُكلّفًا، فالمجنون وغيره لا يلزمه الصيام)).[٧]

وظّف المقدسيُّ اسم الاستفهام (مَنْ) في هذه المسألة، جاعلًا الخطاب فيها للعُقلاء حصرًا، فعندما قال: (منْ رأى هلال رمضان لزمه الصيام)، فقد يرى هلال رمضان الإنسان العاقل، ويراه المجنون (غير العاقل)، وقد تراه بقية المخلوقات، فعقَّب على المسألة وقال: مُرادهم إذا كان عاقلًا مُكلَّفًا، فالمجنون وغيره لا يلزمه الصيام، فأخرج غير العاقل (المجنون)، وغيره من بقية المخلوقات من التكليف بالصيام بدلالة (مَنْ)، إذ جعلها تخصّ العاقل فقط ، وهو ما عليه مُعظم النُحاة[٨]، وخُلاصة الأمر أنّ

---

(١) ينظر: ميزان الأُصول في نتائج العقول:١/٢٧٣-٢٧٤.

(٢) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام:٤/٧٠.

(٣) ينظر: العقد المنظوم في الخصوص والعموم:١/٣٨١.

(٤) ينظر: الكوكب الدُرّي:١٠١.

(٥) ينظر: معاني النحو:١/١٣٠.

(٦) ينظر: التوظيف الأصولي للنحو:٢١٠- ٢١١.

(٧) زينة العرائس: ١/٣٧٨.

(٨) ينظر: شرح كتاب سيبويه (للسيرافي): ١/٦٩، ومنازل الحروف: ٤٠، وأسرار العربية: ٢٦٨.